

تحرك عاجل

مزيد من الطلاب "الأويغور" مهددون بخطر الإعادة القسرية

أعدت السلطات المصرية قسراً 10 آخرين من الطلاب "الأويغور" إلى الصين، وبذلك وصل عدد الطلاب الذين أُعيدوا في يوليو/تموز 2017 إلى 22 طالباً، بينما لا يزال نحو 200 آخرين مهددين بخطر الإعادة القسرية إلى بلادهم، وسوف يكونون عرضة لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في حالة إعادتهم قسراً إلى الصين.

في 1 يوليو/تموز 2017، بدأت السلطات المصرية حملة قبض واسعة استهدفت المواطنين الصينيين في مصر، وبالأساس من ينتمون إلى طائفة "الأويغور"، وإن كانت قد وردت أنباء تفيد باستهداف طلاب مسلمين من طائفتي "هوي" و"هان" العرقيتين أيضاً. وفي 6 يوليو/تموز 2017، أعادت السلطات المصرية قسراً ما لا يقل عن 12 من الطلاب "الأويغور" إلى الصين، كما أعادت 10 طلاب آخرين من "الأويغور" في الفترة من 11 إلى 14 يوليو/تموز 2017. ولم تفصح السلطات المصرية والصينية عن أية معلومات بخصوص مصير ومكان الطلاب الذين أُعيدوا قسراً إلى الصين.

وتفيد المعلومات التي تلقتها منظمة العفو الدولية بأن السلطات المصرية لا تزال تحتجز ما يزيد عن 200 من الطلاب "الأويغور"، وبينهم كثيرون يدرسون في جامعة الأزهر. ويُحتجز معظم هؤلاء الطلاب في سجن طرة بالقاهرة. وقد قام مسؤولون مصريون وصينيون باستجواب الطلاب المحتجزين في أربع مرات منفصلة على الأقل، حيث سألوا الطلاب عن دراستهم وأنشطتهم وإقامتهم في مصر. وذكر محام يمثل بعض الطلاب أن أفراد الشرطة المصريين اعتدوا على الطلاب بدمياً، ومنعواهم من تلقي المياه والطعام من خارج السجن.

وذكرت "إذاعة آسيا الحرة" أن أربعة من أفراد الأمن الصينيين، بمصاحبة اثنين من ضباط الشرطة المصرية يرتديان ملابس مدنية، حاولوا القبض على ناشط من "الأويغور" من محل إقامته في القاهرة، يوم 23 يوليو/تموز 2017، ولكنه تمكن من الهرب. وأبلغت منظمة العفو الدولية أن الطلاب "الأويغور" المختبئين أصبحوا يخشون الخروج من منازلهم بسبب الحملة الأمنية.

ويُذكر أن أبناء طائفة "الأويغور" عانوا على مدى عقود من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان على أيدي السلطات الصينية، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي، والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، والقيود على الحرية الدينية، وكذلك على الحقوق الاجتماعية والثقافية. وسوف تكون أرواح وحيات الطلاب "الأويغور" المقبوض عليهم عرضة للخطر في حالة إعادتهم إلى الصين.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- حث السلطات المصرية، تماشياً مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، على أن توقف عمليات الإبعاد القسري لأبناء طائفة "الأويغور" من مصر إلى الصين، حيث يمكن أن يكونوا عرضةً لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان؛
- حث السلطات المصرية على أن تضمن للطلاب "الأويغور" المقبوض عليهم مباشرة إجراءات تتسم بالنزاهة والكفاءة لطلب اللجوء، طبقاً لحالة كل منهم على حدة، وإتاحة الفرصة لهم للطعن في أية أوامر بالإبعاد؛
- حث السلطات على أن تضمن للمقبوض عليهم من "الأويغور" فرصة الطعن القانوني في استمرار حبسهم، وحمايتهم من المعاملة السيئة، وإجراء تحقيقات وافية ونزيهة في أية ادعاءات بالتعرض لمعاملة سيئة.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 12 سبتمبر/أيلول 2017 إلى كل من:

وزير الداخلية

معالي السيد/ مجدي عبد الغفار

وزارة الداخلية

التجمع الخامس، القاهرة الجديدة

مصر

رقم الفاكس: +202 2794 5529

البريد الإلكتروني: center@moi.gov.eg

E.HumanRightsSector@moi.gov.eg

تويتر: @moiegy

رئيس الجمهورية

فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي

ديوان رئيس الجمهورية

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

رقم الفاكس: +202 2 391 1441

البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg

تويتر: @AlsisiOfficial

وُترسل نسخ من المناشدات إلى:

نائبة مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان

سعادة السفارة/ ليلي بهاء الدين

وزارة الخارجية

كورنيش النيل

القاهرة، جمهورية مصر العربية

رقم الفاكس: +202 2574 9713

البريد الإلكتروني: contact.us@mfa.gov.eg

تويتر: @MfaEgypt

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل رقم: UA 168/17. لمزيد من المعلومات، انظر:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/6681/2017/en/>

تحرك عاجل

مزيد من الطلاب "الأويغور" مهددون بخطر الإعادة القسرية

معلومات إضافية

"الأويغور" هم أقلية عرقية مسلمة تتركز بالأساس في منطقة شينجيانغ أويغور ذات الحكم الذاتي في الصين. ومنذ عقد الثمانينيات من القرن العشرين، أصبح أبناء "الأويغور" هدفاً لانتهاكات منمّمة ومكثّفة لحقوق الإنسان، من بينها الاحتجاز والسجن بصورة تعسفية، والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، والقيود المشددة على الحرية الدينية، وكذلك على الحقوق الثقافية والاجتماعية. وتفرض السلطات المحلية قيوداً مشددة على ممارسة الشعائر الدينية، بما في ذلك منع جميع الموظفين الحكوميين والأطفال دون سن الثامنة عشرة من أداء الشعائر الدينية في المساجد. وتحد سياسات الحكومة الصينية من استعمال اللغة الأويغورية، كما تفرض قيوداً مشددة على حرية العقيدة، وتشجع على تدفق المهاجرين من جماعة "هان" العرقية إلى المنطقة بشكل مستمر.

وقد ذكرت "إذاعة آسيا الحرة" أن السلطات الصينية بدأت، منذ مايو/أيار 2017، في إجبار الطلاب "الأويغور" المسجلين في جامعات خارج البلاد على العودة للصين. وصرحت بعض المصادر لهذه الإذاعة بأنه لم ترد أية أنباء عن الطلاب الذين أُعيدوا للصين منذ عودتهم. وأفادت عدة تقارير إعلامية بأن الحكومة الصينية صادرت أيضاً جوازات سفر "الأويغور"، في محاولة أخرى للتحكم في تنقلاتهم. وفي غضون العام الماضي، شدّت السلطات الصينية من قيودها، بما في ذلك حظر تسمية المواليد بأسماء إسلامية، وإجبار الأطفال والموظفين الحكوميين على تناول الطعام خلال فترات الصوم في شهر رمضان، وإرسال موظفين حكوميين للإقامة في بيوت أشخاص آخرين للتأكد أنهم لن يؤدوا الصلوات.

وقد استمرت انتهاكات الحقوق الإنسانية لأبناء "الأويغور" على مدى عقود عديدة، ولكنها تصاعدت خلال السنوات الأخيرة. ففي أعقاب الهجمات التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر/أيلول 2001، استغلت السلطات الصينية "الحرب على الإرهاب" كمبرر لتكثيف القمع ضد "الأويغور". ومنذ ذلك الحين، عملت السلطات على تصوير مظاهر السخط في أوساط "الأويغور" باعتبارها جزءاً من الإرهاب الدولي، وكثيراً ما فسرت أشكال التعبير عن الهوية الثقافية لطائفة "الأويغور"، والتي لا تقرها الدولة، باعتبارها دليلاً على المسلك "الانفصالي".

وفي مايو/أيار 2014، بدأت السلطات حملة "الضرب بشدة" في منطقة شينجيانغ أويغور ذات الحكم الذاتي، وذلك لمدة عام، وبموجبها أعطى المسؤولون الأولوية لحمات القبض السريعة، وللمحاكمات العاجلة، والأحكام الجماعية. ودعت الحكومة إلى مزيد من "التعاون" بين سلطات الادعاء والمحاكم، مما أثار مخاوف إضافية من أن الأشخاص المتهمين لن يحصلوا على محاكمات عادلة. وتم تمديد حملة "الضرب بشدة" على مدى الأعوام التالية، وزادت السلطات بشكل كبير من الإنفاق على الشرطة وقوات الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. وفي ظل هذه الظروف، قرر كثيرون من أبناء "الأويغور" الفرار من البلاد. وردّت السلطات بمضايقة أقارب أولئك الذين فروا في محاولة للضغط عليهم وإجبارهم على

العودة، كما زادت من مساعيها للحد من الأنشطة السياسية، وأنشطة حقوق الإنسان للنشطاء "الأويغور"، في البلدان الأخرى. وأدى هذا كله إلى تزايد المخاوف في أوساط "الأويغور" المقيمين في الخارج، بما في ذلك طالبو اللجوء واللاجئون، من إعادتهم قسراً إلى الصين. وفي غضون السنوات الأخيرة، أُعيد قسراً عشرات من طالبي اللجوء "الأويغور" من دول في جنوب شرق آسيا ووسط آسيا إلى الصين.

ويُذكر أنه بموجب القانون الدولي العرفي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن مبدأ عدم جواز الإعادة القسرية يحظر على مصر نقل أفراد إلى دولة أخرى أو ولاية قضائية أخرى يمكن أن يواجهوا فيها خطراً حقيقياً بالتعرض لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

الأسماء: مجموعة

النوع: ذكور وإناث

التاريخ: 1 أغسطس/آب 2017

رقم الوثيقة: MDE 12/6848/2017 مصر

معلومات إضافية عن التحرك العاجل رقم: UA: 168/17